الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

11 **إبريل** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

التستر عليهم جريمة.. وعصابات تجندهم في الغرف المظلمة وفق أنجدات خارجية

"المتسللون"..خطر يهدد الأمن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1879897

أجمع عدد من المحللين العسكريين والاستراتيجيين والباحثين الاجتماعين، أن ظاهرة التسلل عبر الحدود الجنوبية مع اليمن تؤرق سكان المناطق المتاخمة للحدود، حيث يمارس هؤلاء المتسللين جرائم متعددة كالسرقات والاعتداءات وتهريب المخدرات والاستطلاع وإرسال الإحداثيات للنقاط المهمة في المملكة للحوثيين لمحاولة ضربها، إلى جانب التسول في الأماكن العامة التي تشوه وجه المملكة الجميل، وهذا الأمر أدخل الخوف في قلوب الأهالي ودفعهم إلى مطالبة الجهات الأمنية بتكثيف الرقابة الحدودية لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم من خطر المتسللين الذين ازدادوا مؤخراً. وتشكل محاولات التسلل إلى المملكة مخاطر متعددة، تبدأ بخطر غرق المتسللين بحراً أثناء عبورهم من السواحل الإفريقية إلى اليمن، وتمر بمحاولات الحوثيين استغلالهم وتجنيدهم للقتال في مختلف الجبهات أو إجبارهم على دفع مبالغ مالية طائلة، وصولاً إلى تعرضهم لمخاطر عبور مناطق العمليات العسكرية النشطة، وخطر تعرضهم للألغام المزروعة بعشوائية من قبل الحوثيين بالقرب من الحدود مع المملكة. إن ارتكاب أي من الأعمال المرتبطة بتسهيل دخول المتسللين أو تنقلهم أو توفير المأوى أو تقديم أي مساعدة أو خدمة لهم يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وتشمل العقوبات المفروضة على المتورطين في تسهيل دخول أو تنقل المتسللين أو توفير المأوى وتقديم أي مساعدة أو خدمة لهم السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على 15 عاماً، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال، ومصادرة المركبة التي تم نقل المتسللين بها، وكذلك المسكن المعد لإيوائهم.

أجندات خارجية

وأكد اللواء م. قناص آل سوار على أن الجريمة المنظمة أصبحت مستوطنة في اليمن بدءاً من تهريب المخدرات وتهريب السلاح، وتهريب المتسللين عبر الحدود والبحار، والاتجار بالبشر، وكذلك إرسال نقاط مهمة للحوثيين، من قبل عصابات تم تجنيدها في الغرف المظلمة تعمل وفق أجندات خارجية وطائفية استخباراتية، بهدف إشغال المملكة بالمتسللين في اتجاه والقيام بعمليات في اتجاهات أخرى، وهذا المخطط تعيه أجهزة الدولة، مضيفاً أن المتتبع لسيرة الحوثي وطرق حروبه فهو يقوم بتجنيد العصابات وفق مخططات معينة منها "الابتزاز" من خلال القبض على الأب أو الأم أو إحدى الشقيقات، ومن ثم يتم الضغط على أبناء تلك العائلة المغلوب على أمرها بتنفيذ مخطط معين وإلا يتم تصفية الرهائن، لافتاً إلى أن العصابات الحوثية تقوم بعمل ممرات مصائد للمغفلين يزرعون فيها ألغام بهدف استخدام أرواح المتسللين كغطاء لإعلام كاذب وإلصاق أعمالهم القذرة في غيرهم، في الوقت الذي أصبحت المخدرات وبيع الأسلحة مصدر دخل لآلة الحرب الحوثية، مُشدداً على كل مواطن غيور أن يعي أمن الوطن ويتخلى عن العاطفة في توفير المأوى أو العمل أو التستر أو النقل لأي شخص لا يحمل بطاقة عمل نظامية ودفع الأموال للمتسولين.

حقوق الإنسان

وأوضح اللواء م. آل سوار أن المملكة تلتزم بتطبيق قواعد حقوق الإنسان في التعامل مع المتسللين من خلال توقيفهم في مراكز إيواء مهيأة؛ وتنفذ هيئة حقوق الإنسان زيارات لمراكز الإيواء في جميع مناطق المملكة للتأكد من حصول المتسللين على جميع الخدمات الصحية والرعاية وفق المعايير الدولية، مضيفاً أن عمليات التسلل إلى المملكة ترتبط بمجموعات إجرامية تعمل على حدودها مع اليمن، وتستغل التسلل في تهريب عناصر إجرامية خارجة عن القانون إلى داخل المملكة ما يهدد أمن المملكة الوطني، منوهاً بأن دخول المتسللين إلى المملكة يشكل تحدياً أمنياً خطيراً حيث ثبت

حقوق الإنسان في الصحافة

تورط أعداد كبيرة منهم في أنشطة إجرامية مثل تهريب السلاح والمواد المخدرة والقتل والسرقة وتنفيذ أعمال تجسسية أو تخريبية تهدد الأمن الوطني، ذاكراً أن التسلل عبر الحدود خطر عالمي تواجهه جميع الدول، ويشكل تهديداً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً، حيث تتخذ جميع الحكومات الإجراءات اللازمة لمنع الدخول غير الشرعي إلى بلدانها.

أعداد كبيرة

وقال د. محمد مسعود القحطاني -محلل سياسي وعسكري-: إن كثرة تدفق المتسللين عبر الحدود يعود للاضطرابات الأمنية التي تشهدها اليمن، لذلك يشهد الحد الجنوبي الأعداد الكبيرة التي تعبر هذه الحدود بحثاً عن الرزق، وساعدهم في ذلك المناطق الوعرة والتضاريس الصعبة، مضيفاً أن المتسللين يشكلون خطرا على السكان، فهم يعيثون في الأرض فساداً وخوفاً للسكان وبما يحملونه من أسلحة، وأصبحوا يكوّنون عصابات وينفذون عدداً من أعمال النهب والاعتداءات على المواطنين، بالإضافة إلى ما يسببونه من انتشار الأوبئة والأمراض بسبب إهمالهم لأنفسهم وعدم توفر الرعاية الصحية وهم قادمون من القرن الإفريقي التي يكثر فيها الأمراض المعدية، ذاكراً أن أفراد حرس الحدود يقومون بعمل جبار لحماية حدودنا من المتسللين والمهربين، لذلك أدعوهم للمزيد من تكثيف الجهود فهم على ثغرة مهمة وهي حماية الوطن، داعياً إلى ترحيلهم وإبعادهم عن وطننا، وإلى إنزال أشد العقوبات على من يأويهم أو يتستر عليهم أو يساعدهم، مشيراً إلى أن حدود المملكة البرية ذات تضاريس جبلية وصحراوية واسعة وصعبة جداً، مما يهدد حياة المتسللين ويضعف فرص نجاحهم في التسلل، خاصةً في حال تهريبهم عبر الحدود وجبهات القتال.

وأضاف أن السلطات السعودية تطبق عقوبات نظامية بحق مخالفي نظام أمن الحدود ولائحته التنفيذية، والتي تحظر على وسائط النقل البرية أو الأشخاص المرور أو التجول في منطقة الحدود إلاّ عبر الطرق والمنافذ الرسمية، كما تحظر على قائدي مركبات النقل البري استقبال أو إنزال الأشخاص أو المواد من المناطق الحدودية.

قنبلة موقوتة

وتحدث د. محمد الهدلاء -محلل استراتيجي ومستشار في الشؤون الأمنية والقضايا الفكرية والأمن السيبراني ومكافحة التطرف والإرهاب الإلكتروني- قائلاً: إن الهجرة غير النظامية تشكل معضلة أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية، تتباين آثارها من دولة إلى أخرى، ومهما كانت دوافع التسلل أو الهجرة غير الشرعية كما يطلق البعض عليها، إلاّ أن أجهزة الأمن في جميع الدول تقف ضدها بالمرصاد لما لها من تأثيرات خطيرة وهدامة على المجتمعات، مضيفاً أن المملكة من الدول التي تواجه محاولات مستمرة للتسلل غير المشروع إلى أراضيها وذلك لأسباب كثيرة منها، الحدود المترامية سواء كانت برية أو بحرية، ومساحة المملكة الشاسعة والمجاورة للعديد من البلدان، وكثرة النزاعات في المناطق المحيطة خصوصا في القرن الإفريقي، حيث تتسم مناطق الحدود بين اليمن والمملكة بوجود سلاسل جبلية وعرة تسهل عمليات التسلل وتزيد من صعوبة عمليات مطاردة المتسللين إلى أرض الوطن، مشيراً إلى أن ظاهرة التسلل عبر الحدود الجنوبية مع اليمن تعد "قنبلة موقوتة"، لاسيما وأن الحدود الجنوبية بين المملكة واليمن من أكثر المناطق تعقيداً من حيث تضاريسها وجغرافيتها، فهي حدود متداخلة تشبه في تداخلها وتضاريسها بين السهل والوادي والجبل والبحر، وعوامل أخرى كثيرة، حيث باتت ظاهرة التسلل عبر هذه الحدود مشكلة تؤرق المناطق المتاخمة للحدود اليمنية، وخاصة في نجران وجازان وظهران الجنوب بسبب كثرة أعدادهم وتنوع جنسياتهم وذلك من خلال ما يمارسونه من جرائم متعددة كالسرقات والاعتداءات وغيرها، الأمر الذي أدخل الخوف في قلوب الأهالي ودفعهم إلى مطالبة الجهات الأمنية بتكثيف الرقابة الحدودية لحمايتهم وممتلكاتهم من خطر المتسللين الذين ازدادوا أخيراً.

عمل جبّار

وأوضح د. الهدلاء أن دوريات وأفراد حرس الحدود يقومون بعمل جبّار لحماية حدود وطننا من المتسللين والمهربين، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار وعورة تضاريس المنطقة بالجبال الشاهقة، ويبذلون قصارى جهدهم في القبض على المتسللين تحت متابعة الجهات العليا للتصدي لهؤلاء المتسللين من ذوي الجنسيات المتعددة، وقد ساعد هؤلاء المتسللين المواطن السلبي الذي يمهد الطريق لهم مقابل مبالغ مالية ولا يهمه مصلحة بلده العليا، ولم يدرك أن وطنه يخوض حربا ضد الحوثيين ومليشيات إيران وأذرعها في اليمن، مُشدداً على محاسبة المساعدين ليتم تنفيذ حكم خيانة الوطن بهم، فما يفعلون جريمة بحق الوطن وخيانة كبرى لا يمكن قبولها مهما كانت المبررات لهذه السلبية من هؤلاء المواطنين الجشعين، كاشفاً أن عدد المتسللين عبر الحدود بحسب إحصاءات تجاوز 800 ألف متسلل من جميع الجنسيات، وهذا رقم مخيف جداً يعكس حجم الظاهرة، ورغم أن الكثير من المتسللين يلجؤون إلى استخدام حيل وأساليب خداع مختلفة للتخفي، ومن بينها التنكر في ملابس نسائية، ولبس أحذية إسفنجية لا يظهر أثرها على الأرض، ولبس الحذاء بشكل مقلوب بحيث يظن من يرى الأثر أنه لشخص أو أشخاص خارجين من البلاد وليسوا داخلين إليها، لكن حرس الحدود في المملكة مهيؤون لضبط المتسللين مهما تخفوا لخبراتهم التراكمية في هذا المجال.

جدار عازل

وذكر د. الهدلاء أن الحل هو بناء جدار عازل كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية مع حدودها تجاه المكسيك والذي اتخذه "ترامب"، فهذا الجدار العازل مهما كان مكلفا لكنه يعد حلا جذريا وناجحا، مضيفاً أن الفئة الضالة تسعى لاستغلال الطبيعة الجغرافية للحدود السعودية وطولها لمحاولة تهريب الأسلحة والمتفجرات وتمرير عناصرها بعيداً عن أعين رجال الأمن، حيث يسكن غالبية المتسللين في العراء كما يتعاون مواطنون في إيوائهم في بعض العزب المؤجرة -منازل شعبية أو مهجورة- مقابل أجر شهري بسيط يدفعه المجهول قد تكون هذه الشريحة غير مبالية بالقبض والترحيل، وقد تكون مستفيدة منها من مأكل ومشرب وترحيلهم إلى المنفذ دون مبالغ ثم يعود بعد ذلك، وهو ما يعطي مؤشراً إلى أن هذه العملية أصبحت مصدر رزق لهم، موجهاً رسالة لكل مواطن غيور على أمن وطنه ومكتسباته ومدخراته، بالتعاون مع الجهات الأمنية في الإبلاغ عن أي حالة اشتباه أو تسلل والتنسيق مع الجهات الأمنية، فالمواطن مطالب أيضاً بالتعاون في مكافحة التسلل بالإبلاغ عن مجهولي الهوية وعدم التعاون معهم بنقلهم أو إيوائهم أو توظيفهم أو تشجيعهم على التسول.

جريمة كبيرة

وأكد عبدالرحمن القراش -باحث اجتماعي- على أن التسلل هو إحدى الظواهر العالمية التي تعاني منها المجتمعات، فهو نتيجة طبيعية لعدة عوامل أهمها الفساد السياسي والاقتصادي أو الحروب بأنواعها، فضلاً عمن امتهن ذلك العمل من أجل الاتجار أو تهريب الممنوعات، لذلك يعد من أخطر ما تواجهه الدول المستقرة في حفظ أمنها، وقد عانت المملكة كثيراً من هذا الجُرم المتاخم لحدودها حيث يمارسه بائعو الأحلام سواء من الأفراد أو المنظمات الخارجة عن القانون كالحوثي وأتباعه، مضيفاً أن ما نشهده اليوم من حرب ضروس يخوضها أبطال حرس الحدود السعودي وقواتنا إلاّ خير شاهد على تلك الجريمة التي يحاول أصحابها تمريرها للعمق السعودي لتنفيذ مآربهم، مُشدداً على الجميع الإدراك أن تسهيل عمل تلك المنظمات من قبل الأفراد السعوديين السلبيين أو المساهمة في تهريبهم أو إيوائهم والتستر على عملهم داخل الوطن جريمة كبيرة لا تغتفر، مبيناً أن الهدف السامي من مكافحة التسلل عبر الحدود هو تجنيب البلاد أشكال العمل الاجرامي كافة الذي تتسبب به تلك المنظمات أو الأفراد، فمهما كان هناك من عوز وحاجة إلاّ أن دخولهم بطرق مخالفة للقانون يعد لغما موقوتا ربما ينفجر في أي لحظة في وجه الوطن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترحات إقرار ضوابط معتدلة للتقاعد المبكر ووضع حد أدنى للأجور

«الرياض» تفتح ملف العجز الاكتواري لـ«التقاعد» و«التأمينات» وتناقش الحلول

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1879894

يؤرق العجز الاكتواري لأنظمة التقاعد ـ والذي يعني عدم القدرة على الاستدامة المالية لحسابهما على المدى الطويل، بخلاف عجز الموازنة السنوية المتمثل في إجمالي الدخل السنوي ناقصاً النفقات السنوية ـ، يؤرق هذا العجز المتوقع في صناديق التقاعد المؤسسات المعنية، وتشير تقارير إلى أن نتائج الدراسة الاكتوارية تكشف أن الوضع المالي للنظامين يعد حرجاً، خصوصاً الحساب العسكري الذي لم تعد موارده من الاشتراكات وعائد الاستثمار كافية لتمويل معاشات المتقاعدين وقد بدأ بالفعل في استهلاك الأصول وفيما إذا بقي الوضع كما هو عليه فمن المتوقع استهلاك كامل هذه الأصول خلال العام الجاري 1442، كما أظهرت تقارير أداء سنوية للمؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية أهمية معالجة العجز الاكتواري لكلا المؤسستين فحسب أحد تقارير" التأمينات" تجاوز 800 مليار ريال وفق دراسة تغطي فترة 60 سنة من 1434 إلى 1494، أعدتها شركة استشارية أجنبية عالمية مختصة بالمنافع التقاعدية، وأظهرت الدراسات الاكتوارية التي قامت بها كل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الفترة من 1- 1- 2014 وحتى 31-12-2016 وكذلك تقارير الأداء السنوي للمؤسستين، عجزاً اكتواريا في صندوق المؤسسة العامة للتقاعد لعام 2019م وأن الوضع المالي للنظامين (المدني والعسكري) يعد حرجاً، حيث لم تعد موارد المؤسسة كافية لتمويل معاشات المتقاعدين، فقد بدأت المؤسسة في استهلاك الأصول الاستثمارية، كما أن صندوق التأمينات الاجتماعية هو الآخر يواجه عجزاً اكتواريا يتجاوز مبلغ (800) مليار ريال، وأن التاريخ المتوقع للبدء بصرف المنافع من بيع الأصول الاستثمارية سيكون في عام 2053م.

الدمج يزيد حجم الأصول الاستثمارية ويوفر سيولة لمستحقات المستفيدين

"الرياض" ناقشت مع أعضاء الشورى أسامة الربيعة وعبدالله العجاجي "عضو سابق" وفهد بن جمعه "عضو سابق"، ملف عجز مؤسسة التقاعد وكذلك التأمينات الاجتماعية وما هي الخطوات لمعالجة تلك العجوزات وما هي البرامج التي يمكن للمؤسستين أن تقدمها للمتقاعدين وتكون لها آثار إيجابية تعود بالنفع عليهم، وهل آن الأوان لدمج المؤسستين وتحقيق مطالبات برزت تحت قبة الشورى وما هي نتائجه المتوقعة والممكنة؟ ولفت الربيعة إلى أهمية تعريف العجز الاكتواري الذي يختلف عن مفهوم العجز المالي النقدي وقال إن العجز الاكتواري عبارة عن مقارنة الموجودات الحالية للمؤسستين والمستقبلية المتوقعة للاشتراكات بقيمة التزامات المؤسستين الحالية والمستقبلية المتوقعة، بمعنى أن العجز الاكتواري يمثل التزام مؤجل، لا يتوقع تغطيته مستقبلاً في ظل الوضع الحالي، وهو ليس عجز مالي حالي، وأشاد الربيعة بجهود مجلس الإدارة في كل مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية، ولعل صدور التوجيه السامي الكريم بأن يكون وزير المالية رئيساً لمجلس إدارة المؤسستين سيكون له بالغ الأثر في تحسين أداء المؤسستين فيما يتعلق بمنافع المشتركين أو تحسين بيئة الاستثمار والعوائد المالية لهما.

دعوة "التأمينات" لتوفير برنامج سكني وتأمين صحي للمتقاعدين

وأشار الربيعة إلى أن إجمالي عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين الخاضعين لنظام المؤسسة العامة للتقاعد يتجاوز (945) ألف متقاعد تزيد قيمة الاستحقاقات التقاعدية السنوية لهم عن مبلغ (78) مليار ريال، في حين لاتتجاوز إجمالي قيمة الاشتراكات السنوية التي تحصل عليها المؤسسة مبلغ (47) مليار ريال، مما يعني أن العجز السنوي يبلغ (31) مليار ريال، وقد استطاعت المؤسسة خلال عام 2019م توفير ما مقداره (14.5) مليار ريال من إيرادات استثماراتها ومن نظام تبادل المنافع ، وبالتالي فالعجز الذي يبلغ (16.5) مليار ريال يتم توفيره من تسييل بعض الأصول الاستثمارية، وقال الربيعة إن المؤسسة اتخذت العديد من الإجراءات لتلافي العجوزات وتحسين القدرة المالية للأنظمة والتأكد من استدامتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ومن تلك الإجراءات إعداد الدراسات الاكتوارية الدورية والرفع بنتائجها، مع التنسيق مع وزارة المالية لإيجاد آلية واضحة يتفق عليها مع الوزارة لسداد كافة المستحقات المالية للمؤسسة وفق إطار زمني محدد، وأضاف الربيعة وتوقع زيادة العوائد المالية التي تُمكن المؤسسة من تغطية العجوزات السنوية بين الاشتراكات وبين المستحقات التقاعدية من خلال نقل مهام الإشراف على المحفظة الاستثمارية للمؤسسة العامة للتقاعد من مؤسسة النقد العربي السعودي (سابقاً) البنك المركزي السعودي (حالياً) الى شركة الاستثمارات (الرائدة) المملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للتقاعد، كما قامت المؤسسة مؤخراً بإنشاء شركة (رزا) لتتولى إدارة أصول وأملاك المؤسسة وأصولها العقارية والتي من المتوقع ان تساهم في تعزيز العوائد المالية بما يساعد على تغطية تلك العجوزات.

الشورى يقر إجراءات تصحيحية ومراجعة استثمارات المؤسستين

إصدار سندات لصالح مؤسسة التقاعد

وبشأن المعالجات التي يمكن للمؤسسة العامة للتقاعد دراستها بهدف تعزيز العوائد المالية لها، اقترح الربيعة قيامها بالتنسيق مع وزارة المالية للنظر في إصدار سندات خزينة لصالح المؤسسة يتم تسديد أصل السندات العوائد المترتبة عليها من جزء من قيمة الحصص النظيرة لصاحب العمل ، وقال إن ذلك يمثل ذلك خياراً مناسباً بهدف توفير السيولة للمؤسسة لصرف المستحقات التقاعدية والتوسع في استثماراتها ورفع العوائد بما يحقق الاستدامة المالية لها.

و فيما يتعلق بوضع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أفاد عضو الشورى الربيعة بأن التقرير السنوي لها يشير الى أن جملة إيرادات المؤسسة من الاشتراكات السنوية للعاملين يتجاوز (39) مليار ريال وأن ما يتم صرفه لكافة فروع المعاشات يبلغ (28.9) مليار ريال سنوياً مما يعني أن ما يتم صرفه يقل عن إيرادات الاشتراكات بمبلغ (10.5) مليارات ريال، وفيما يتعلق بنتائج الدراسة الاكتوارية التي أعدتها المؤسسة بهدف التأكد من قدرة الصندوق على صرف المنافع التأمينية لفترة الدراسة (والتي تمتد إلى 60 سنة قادمة) والعمل على إجراء التصحيح اللازم قبل حدوث العجز بوقت كافي لتلافيه ، فقد أظهرت الدراسة أن العجز الاكتواري قد يصل الى أكثر من (800) مليار ريال ، وأن التاريخ المتوقع للبدء بصرف المنافع التأمينية من بيع الأصول الاستثمارية سيكون خلال عام 2053م وقال " لا يفوتني في هذا الصدد الإشادة بالدور الذي تقوم به شركة (حصانة) المملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بعد أن تم نقل مهام الإشراف على استثمارات المؤسسة إليها بعد أن كانت تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي (سابقاً) البنك المركزي السعودي (حالياً) حيث ساهم ذلك زيادة في عوائد الاستثمار ليتجاوز مبلغ (31) مليار ريال بعد أن كان في عام 2017م مبلغ (25) مليار ريال وفي عام 2018م مبلغ (26) مليار ريال، وقد تجاوزت نسبة إيرادات الاستثمار حوالي (44%) من اجمالي إيرادات المؤسسة وهذا يبين الأداء المتميز لشركة (حصانة) في رفع العائد الاستثماري.

وأضاف الربيعة: لعل من المفيد الإشارة الى أن نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ينص في مادته (الخامسة والعشرين) على أنه (يجب أن تُجرى دراسة مفصلة للحالة المالية للمؤسسة، ولكل فرع من فروع التأمينات مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، ويمكن ان تُتخذ الدراسة المذكورة أساساً لإعادة النظر في معدل نسب الاشتراكات طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر، واذا أظهرت الدراسة عجزاً اكتواريا فتلتزم الدولة بسد هذا العجز بواسطة إعانات ترصدها في الميزانية العامة. (

وفي جواب لعضو الشورى السابق والمستشار المتخصص في الاستشارات والصياغة القانونية عن المقصود بالعجز الاكتواري يقول عبدالله العجاجي إن العجز الاكتواري بشكل مبسط هو الوضع الذي تكون فيه الالتزامات المستقبلية المتوقعة لصندوق أو حساب التقاعد والتأمينات تفوق إيراداته من الاشتراكات واستثماراتها خلال نفس الفترة، وحينما لا تفي الاشتراكات وعوائد الاستثمار يبدأ استهلاك الأصول الاستثمارية ثم تصبح المؤسسة عاجزةً عن دفع المعاشات والتعويضات لمستحقيها.

أنظمة التقاعد والتأمينات ممولة جزئياً

وعن أسباب العجز الاكتواري، أكد العجاجي أن المسبب الأساسي للعجز يتمثل في كون أنظمة التقاعد والتأمينات في المملكة تُصنّف ضمن الأنظمة الممولة جزئياً، بمعنى أن الاشتراكات التي تستقطع شهرياً من راتب الموظف وما يدفعه صاحب العمل أو الدولة لا تغطي المنافع التي يقررها النظام وهي المعاشات الشهرية والتعويضات التي تدفع لمرة واحدة وبالتالي عدم وجود توازن بين الاشتراكات والمنافع، إلا أن أثر ذلك لا يتضح على مؤسسات التقاعد والتأمينات إلا بعد

سنوات طويلة عندما تزداد أعداد المتقاعدين ويتحول المشترك الذي كان يُغذي الصندوق شهرياً إلى متقاعد مستهلك للاشتراكات التي دُفعت عنه ، ولإيضاح ذلك نقول أنه في بدايات تأسيس مؤسسات التقاعد والتأمينات كانت أعداد المشتركين اضعاف أعداد المتقاعدين ، فعدد الممولين للصندوق يفوق بكثير عدد المتقاعدين المستهلكين ، بمعنى أن عدة مشتركين يمولون متقاعداً واحداً، وبالتالي فالاشتراكات آنذاك تفوق المنافع التي تُصرف، ولكن مع زيادة أعداد المتقاعدين تناقص التمويل حتى تحوّل الوضع إلى العكس، فأصبح المشترك الواحد يمول أكثر من متقاعد، وبالتالي لم تعد الاشتراكات الواردة تُغطي المنافع المصروفة، فيتم تغطية النقص من عوائد الاستثمار ثم من أصوله.

الأعمار وزيادة الفئات

وعن المسببات الأخرى للعجز الاكتواري في صندوقي مؤسستي التقاعد والتأمينات فيفيد عضو الشورى السابق العجاجي بأنها التغيرات الديموغرافية في المجتمع السعودي، وتتمثل في ارتفاع معدلات الأعمار وزيادة أعداد الفئات المستفيدة من المعاش وبالتالي إطالة مدة صرف المعاشات للمتقاعد وأسرته من بعده لسنوات طويلة وبهذا يستهلك المتقاعد جميع الاشتراكات التي دفعت عنه للصندوق واستثماراتها ويتم الصرف من احتياطيات الصندوق مما يزيد العبء المالي المسبب للعجز، كما أن من الأسباب الزيادة التي تتم على رواتب الموظفين قبيل تقاعدهم حيث انها تضيف تكلفة في المعاشات لأثرها السلبي على الصندوق، ومن الأسباب أيضاً الزيادة التي تتقرر على معاشات المتقاعدين حيث أنها ترفع معدل الصرف الشهري من الصندوق بنفس النسبة التي تضمنتها الزيادة المقررة ، وفي هذا استنزاف ليس له ما يقابله في جانب التمويل للصندوق، إضافة إلى أن من الأسباب المؤثرة في العجز تخصيص بعض القطاعات الحكومية أو تحولها لنظام التوظيف المباشر دون بحث الكلفة المترتبة على مؤسستي التقاعد والتأمينات وإن كانت الدولة أيدها راعت هذا الأمر وشكلت لجنة لبحث ذلك.

معالجة الخلل بين الاشتراكات والمنافع

وعن تحقيق عوائد استثمار مرتفعة وهل ذلك علاج للعجز الاكتواري؟، أجاب العجاجي بأن عوائد الاستثمار مهما كانت عالية تساهم فقط في تغطية جزء من الفجوة بين الاشتراكات والمنافع وليس كلها مما يعني أن عدم التوازن بينهما ومسببات العجز الأخرى ستبقى قائمة، وقال إن السياسة الاستثمارية المعمول بها في المؤسستين تقوم على الاستثمار في المجالات التي تحقق أعلى عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطر، وكذلك تنويع المحافظ الاستثمارية، وعن الحل الممكن لهذا العجز الاكتواري ..؟ أكد العجاجي أن هذا الموضوع محل اهتمام وعناية مجلس الشورى في دورته السابقة، وسبق وصدرت قرارات للشورى بمعالجة العجز الاكتواري، وقال: في تقديري أن هناك حلولاً مشتركة يتطلب مراعاتها لمعالجة الخلل في التوازن بين الاشتراكات والمنافع في النظام التقاعدي والتأمينات دون المساس بالحقوق المكتسبة للموظفين والمتقاعدين للوصول إلى معالجة العجوزات الاكتوارية، ومن ذلك إقرار ضوابط معتدلة للتقاعد المبكر، تكفل حماية صندوقي التقاعد والتأمينات من الاستنزاف غير المبرر، وفي نفس الوقت مراعاة عدم حرمان الموظفين من حق الحصول على ميزة التقاعد المبكر عند الحاجة إليه، وأيضاً دراسة رفع سن التقاعد بالتدريج بما يتوافق مع متوسط سن التقاعد في الدول الأخرى، والنظر في تطبيق التقويم الميلادي في ذلك ، لأنه بحسب التقويم الهجري القمري المعمول به فيما يخص التقاعد فإن سن التقاعد في المملكة يعادل 58 سنة ميلادية وبالتالي فهو أقل بكثير عن السن المقررة في الدول الأخرى، وتابع العجاجي : ومن الحلول النظر في بدائل مناسبة لتغطية العجز المحاسبي النقدي السنوي وليس العجز الاكتواري للمؤسستين الى حين معالجة الاسباب الأخرى للعجز، ومراعاة عدم إقرار تخصيص أو تحول أي قطاع حكومي أو زيادة أو إضافات للرواتب أو المعاشات التقاعدية إلا بعد مراعاة الآثار السلبية على مؤسستي التقاعد والتأمينات، إضافة إلى اتخاذ ما يلزم لرفع مستوى الأداء الاستثماري للصندوق، والنظر في مقترح الصندوق الاحتياطي للتقاعد والذي سبق مناقشته في مجلس الشورى مع استمرار دراسة وإقرار المعالجات والحلول الأساسية الأخرى.

رفع العائد وتنويع الاستثمار

ويقترح عضو الشورى السابق فهد بن جمعه لمعالجة العجز الاكتواري، رفع العائد على استثماراتهم وتنويع محفظة الاستثمار بعوائد استثمارية أمنه واخرى بعوائد عالية وبمخاطرة أكبر رفع الحد الادنى للاشتراكات وذلك بوضح حد أدنى للأجور وذلك بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والجهات ذات العلاقة ورفع سن التقاعد الى الحد الذي يقلص من هذا العجز، وقال بن جمعه بأن هناك الكثير من المنتجات التي يجب على التقاعد والتأمينات عملها مثل توفير وظائف مرنة لم يرغب العمل ويستفاد من خبراته وخصم بعض السلع والخدمات بالتعاون مع القطاع الخاص وانشاء نوادي في الاحياء من اجل العلاقات الاجتماعية والتعاون.

عدم مطابقة رواتب "الخاص" مع الاشتراك

وحول أسباب ضعف العائد على استثمارات التقاعد والتأمينات قال بن جمعه إن من أبرز الأسباب التقاعد المبكر وعند عمر 60 عاما، وانخفاض الحد الادنى للاشتراك، إضافة إلى عدم مطابقة الرواتب الحقيقية للعاملين في القطاع الخاص مع رواتب الاشتراك، وأضاف: سبق وطرحت فرض الاشتراك على العمالة الوافدة ويكون راتب التقاعد لهم دفعة واحدة وليس رواتب تقاعد حيث انهم يمثلون 80% من المشتركين.

وعن البرامج التي يمكن للمؤسستين" التقاعد" والتأمينات" ان تقدمها للمتقاعدين وتكون لها آثار إيجابية تعود بالنفع عليهم ؟، أجاب عضو الشورى الربيعة بقوله: بعد أن بدأت مؤسسة التقاعد بتنفيذ برنامج مساكن لشراء الوحدات السكنية بمزايا تنافسية لتلبية احتياجات المتقاعدين، وتقديم تسهيلات تمويلية للمستفيدين، فإن هناك برامج أخرى يمكن للمؤسسة دراستها والنظر في إمكانية تنفيذها مثل حصول المتقاعدين على تأمين صحي ، فجهود المؤسسة في تقديم خدمات للمتقاعدين في المجال الطبي تنحصر حالياً في توقيع اتفاقيات شراكة لتقديم خصومات خاصة للمتقاعدين ، وهو امر جيد يتطلب من المؤسسة التوسع في مجالات أخرى بما يتفق مع رسالة المؤسسة في تعزيز رخاء المشتركين والمتقاعدين.

و فيما يخص التأمينات الاجتماعية و بالرجوع الى عدد المشتركين سواء في القطاع العام والخاص على رأس العمل (ذكور وإناث) والذي يتجاوز (8.5) ملايين مشترك ، يمثل المشتركين السعوديين منهم (1.9) مشترك وبنسبة لا تتجاوز (23%)، فقال الربيعة: يمكن للمؤسسة دراسة تقديم برامج مفيدة لصالح المشتركين السعوديين مثل التأمين الصحي للمتقاعدين وهو برنامج معمول به في بعض الدول المجاورة والأجنبية فالكويت مثلاً لديها برنامج (عافية) يعنى بالتأمين الصحي للمتقاعدين كما أن أمريكا لديها برنامج رعاية صحية للمتقاعدين ، وكذلك إيجاد برنامج يساعد على توفير السكن مماثل لبرنامج (مساكن) الذي تنفذه المؤسسة العامة للتقاعد.

وفي رد العجاجي على سؤال عن المنتجات و المبادرات التي يمكن أن تتبناها مؤسستي التقاعد والتأمينات وتكون نافعة للمتقاعدين وأسرهم؟ قال: لا يخفى أن مسؤوليات والتزامات مؤسستي التقاعد والتأمينات حسب ما نصت عليه أنظمتها تنحصر في تأمين مورد مالي للمشتركين وأسرهم من بعدهم عند انقطاع موردهم من الوظيفة بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة ، وتنمية موارد المؤسستين لمواجهة التزاماتهما المالية، ومع ذلك يتطلع الكثير إلى قيام هاتين المؤسستين بمبادرات ومنتجات تصب في تقديم خدمات اجتماعية وطبية وتمويلية ومنح تخفيضات وتسهيلات للمتقاعدين وأسرهم.

الشورى يطالب بمنتجات ورعاية للمتقاعدين

وأكد العجاجي أن هذا الموضوع محل عناية مجلس الشورى في العديد من قراراته التي تضمنت موقفاً متوازناً في مطالبة مؤسستي التقاعد والتأمينات بالسعي والتوسط لدى الجهات المعنية ومقدمي خدمات التمويل والرعاية الصحية والنقل والتسوق وغيرها في تقديم الخدمات والتسهيلات والإعفاءات والتخفيضات الممكنة، وقال: ومن الإنصاف الإشارة إلى عدد من البرامج والمنتجات التي نفذتها المؤسسة العامة للتقاعد في الفترة الماضية، ومن ذلك برنامج مساكن الذي يستهدف تمويل المشتركين المدنيين والعسكريين على رأس العمل والمتقاعدين للحصول على المسكن المناسب بأرباح تمويلية تنافسية وقبول تمويل المتقاعد الذي تحجم كثير من جهات التمويل عن تمويله إلا بنسب مرتفعة ولفترات تمويلية قصيرة، وبرنامج (تقدير) الذي تم إطلاقه مؤخراً ويحوي حزمة من الخدمات والتسهيلات والتخفيضات للمتقاعدين وأسرهم، وبرنامج (خبرة) والذي يتضمن قاعدة بيانات ومعلومات للاستفادة من خبرات المتقاعدين ، وفي تقديري ان فكرة البرنامج متميزة ولكن تحتاج لمزيد من التسويق لهذه الخدمات والخبرات لدى الجهات الراغبة لها في تخصصات متنوعة، والتي يمكن أن تغني عن الخبرات الأجنبية في بعض المجالات، إضافة إلى المشاركة مع جهات التمويل في برامج الدعم السكني الذي يقدمه صندوق التنمية العقارية.

الدمج.. إيجابيات وسلبيات

وتحدث الربيعة عن مطالبات جرت تحت قبة الشورى بدمج المؤسستين "التقاعد" و "التأمينات" وعن رأيه في الدمج و نتائجه المتوقعة والممكنة ؟ وقال: لاشك أن حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين لا تألو جهداً في حصول المواطن السعودي على الحياة الكريمة والرفاهية وأن يتم توفير جميع الخدمات للمواطن في مختلف أجزاء الوطن الغالي وأن لا تُمس حقوقه بأي شكل كان ، وأضاف: أرى أن النظر في دمج المؤسستين يحتاج الى دراسات مستفيضة لاختلاف نظامي التقاعد المدني والعسكري عن نظام التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فان هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية، فمن الجوانب الإيجابية ان ذلك سيترتب عليه تعديل في الأنظمة الحالية بما يتفق مع متطلبات الأوضاع الراهنة وبما ينسجم مع رؤية المملكة ، كما أن الزيادة في حجم الأصول الاستثمارية نتيجة دمج أصول المؤسستين يمكن توجيهها الى الاستثمارات ذات العائد المرتفع سوف يُساهم في توفير سيولة مناسبة لصرف مستحقات المتقاعدين، ونبه الربيعة على أن هناك آثاراً سلبية ستواجه الدمج تتعلق بالكيفية التي يمكن التعامل فيها مع المتقاعدين الحاليين الخاضعين للأنظمة الثلاث (التقاعد المدني و العسكري و التأمينات) بحيث لا تتأثر أوضاعهم ، خصوصاً أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين ضمن الحدود الدنيا للمعاش في الأنظمة المشار اليها، لذا فان من المهم إجراء دراسات مستفيضة ومفصلة عند اتخاذ مثل ذلك القرار بما يضمن حقوق أصحاب المعاشات.

وأشاد العجاجي بالنقلات الايجابية المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل في المؤسستين وأيَّد ودعم فكرة دمج المؤسستين نظراً للمزايا العديدة للدمج سواءٌ بالنسبة لترشيد النفقات أو على مستوى الإدارة والاستثمار، لكون كل من مؤسسة التقاعد ولتأمينات الاجتماعية يشتركان في إدارة مرفق واحد، وهو تقاعد العاملين في الدولة بقطاعيها العام والخاص، وبالتالي لا مبرر لوجود جهتين تديران مرفقاً واحداً، والتجارب الدولية تفيد بتوحيد جهة الإدارة والإشراف لشؤون التقاعد والتأمينات مما سيكون لها آثار إيجابية على تجويد بيئة العمل في المؤسستين ، وأضاف : كما لا تخفى فائدة ذلك أيضاً في تعظيم أصول استثمارات المؤسستين ورفع قدراتها الاستثمارية وتوحيد سياساتها في هذا المجال ، والذي يندرج ضمن دعم وتعظيم صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية.

توجه للدمج

ولفت العجاجي إلى اهتمام وتوجه الدولة أيدها الله بهذا الجانب وذلك باتخاذ عدد من القرارات للتقارب بين إدارتي مؤسستي التقاعد والتأمينات ضمن إجراءات مرحلية تمهيدية يؤمل أن تنتهي بالدمج الكامل بينهما، ومن ذلك ما صدر عن مجلس الوزراء الموقر من قرارات في السنوات القليلة الماضية تدعم هذا التوجه ، وذلك بتمثيل محافظي المؤسستين في مجلسي إدارتيهما، وتوحيد جهة الاشراف والارتباط حيث أصبح ارتباط كل منهما بوزير المالية ، وسبق ذلك إقرار وجود ممثل عن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في كلا المجلسين، وقد يكون من الملائم في حال رؤي تأجيل الدمج أن يتم النظر في توحيد مجلسي ادارتي المؤسستين ليصبح مجلساً واحداً، أو توحيد لجنتي الاستثمار في لجنة استثمارية واحدة مشتركة، لأهمية ذلك كمرحلة انتقالية للآثار الإيجابية المتوخاة من ذلك حسبما تم التنويه إليه، فيما يؤكد عضو الشورى السابق بن جمعه حاجة دمج المؤسستين الى دراسة معمقة ولكن من الضروري دمجها خاصة بعد تحول وزارة العمل سابقا الى وزارة الموارد البشرية والتي يخضع لها العاملين في القطاعين.

الشورى يبحث تعديل التقاعد المدني والعسكري

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/726843

المدينة - الرياض

أدرج مجلس الشورى ضمن جدول أعمال الجلسة الاثنين القادم تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تعديل المادة (25) من نظام التقاعد المدني، والمادة (23) من نظام التقاعد العسكري وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه توصياتها تمهيداً لطرحه للنقاش.

وفي الشأن الاجتماعي يناقش المجلس تقريراً مقدماً من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام حقوق كبير السن ورعايته، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة المشروع وقدمت عليه توصيتها تمهيداً لطرحه على المجلس للمناقشة وجاء مشروع النظام بأهداف تعمل على تمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم.

كما يهدف مشروع النظام إلى نشر التوعية والتثقيف المجتمعي لبيان حقوق كبار السن وضمان احترامهم وتوفير كل ما يعزز مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هواياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع، وتخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة.

ومن المقرر أن يحسم المجلس قراره بالتصويت بشأن ما تضمنه مشروع نظام البريد، وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها إبّان طرح مشروع النظام للمناقشة في جلسة سابقة.

إلزام الباحث الاجتماعي بالمصداقية والمهنية في إعداد تقارير الضمان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/726836

سعيد الزهراني - الطائف

A A

وضعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ضوابط وإجراءات لزيارة الباحثين الاجتماعيين مساكن المستفيدين من الضمان الاجتماعي في إطار العمل على تطوير الإجراءات وحوكمتها والارتقاء بالأداء وفي الصدارة منها المصداقية والتحقق من البيانات بمهنية.

واشترطت تحديد موعد الزيارة من خلال المكالمة الهاتفية مع مقدم الطلب أو العائل أو المستقل وتأكيده عبر رسالة نصية ترسل إلى الرقم المسجل في نموذج الطلب مع مراعاة الا يتجاوز موعد الزيارة الساعة الثامنة مساءً، والابلاغ بقائمة الوثائق الرسمية المطلوب تجهيزها. وبحسب طبيعة الأسرة لا تتم زيارة مسكن المستفيد أو مقدم الطلب إلا بوجود محرم أو زيارة المسكن من خلال باحثة اجتماعية من النساء. كما لا تتم دراسة حالة الأسرة إلا بوجود العائل وكامل أفرادها، وإتاحة الفرصة للباحث بالتواصل المباشر مع أفراد الأسرة للتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة، وعلى العائل تقديم ما يثبت تبعية التابع في حال تغيبه عن الزيارة، أو تحديد موعد آخر لإعادة الزيارة. وفي حال تبين للباحث الاجتماعي تقديم معلومات مغلوطة عن عدد أفراد الأسرة الفعلي فيتم الرفع بالملاحظات والمرئيات للوزارة لاتخاذ القرار بما يتوافق مع نظام الضمان الاجتماعي ولائحته التنفيذية. كما يشترط الالتزام بالزي الرسمي وإبراز بطاقة العمل أو مستند تفويض من الوزارة والتحقق من كافة البيانات والمعلومات، والوثائق الرسمية المقدمة من مقدمي الطلب والمستفيدين والتحقق من توقيع مقدم الطلب أو العائل أو المستقل -حسب الحال- عند الانتهاء من تعبئة الاستبيان.

ضوابط زيارة الباحث الاجتماعي

-تقصي الجوانب التنموية والاجتماعية والقدرة المالية لمقدمي الطلب والمستفيدين أثناء الزيارة، مع مراعاة الخصوصية والالتزام بالمهنية وعدم انتهاك الكرامة.

-توثيق الحالات التي يقف عليها أثناء زيارة مساكن مقدمي الطلب أو المستفيدين بعد انتهاء المستفيد من التوقيع على الاستبيان.

-إبداء الملاحظات والمرئيات بعد انتهاء المستفيد من التوقيع على الاستبيان.

-الالتزام بالمصداقية والأمانة في إعداد التقارير دون تضخيم أو تضليل.

-الإبلاغ عند ملاحظة حالات من العنف الأسري.

-احتواء المستفيد بأسلوب مهني مع مراعاة ظروفه النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

-الحفاظ على سرية السجلات والملفات الخاصة بمقدمي الطلب والمستفيدين.

إنقاذ المجالس البلدية.. بمنع الازدواجية والمجاملات وفوضى الصلاحيات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/726834

سعيد الزهراني - الطائف

A A

على الرغم من التقارير الدورية لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بشأن ضعف المجالس البلدية وغيابها عن الأداء الرقابي المناط بها، إلا أن الغالبية منها واصل الأداء الباهت نتيجة الازدواجية وسوء اختيار بعض الأعضاء والاكتفاء بحالات من الشد والجذب مع الأمانات والبلديات، وفيما يرى البعض أن الطريق بات معقدًا لإصلاح الوضع الراهن، يعول آخرون على الجهود الجارية لتطوير المنظومة خلال الدورة المقبلة لتنهض بالدور الرقابي المناط بها على وجه الخصوص، وبما يضمن في الوقت نفسه فض حالات الاشتباك مع الأمانات والبلديات القائمة على العمل التنفيذى اليومي، لاسيما مع اقتراب مهلة العامين التى منحها مجلس الوزراء في 2019 من أجل تطوير منظومة العمل بالكامل.

الشهيب: غالبية الأعضاء غير مؤهلين

يقول رجل الأعمال أحمد الشهيب: تطوير المجالس البلدية يبدأ بوضع آلية ودراسة لما يجب أن تقوم به والمحاسبة على الأداء، أما بوضعها الحالي فلا يمكن أن تصل لنتيجة طالما أن أكثر الأعضاء جرى اختيارهم بالمجاملة، والبعض الآخر غير مؤهل وليست له دراية بعمل المجالس.

وطالب بتقييم الأداء كل فترة ثلاثة أشهر، وأن يكون عملها تطوعيًا حتى لا يسعى لها البعض وكأنها وظيفة حكومية للاستفادة من المخصص الشهري، ولفت إلى أن صدور قرارات أو توصيات خارجة عن اختصاص تلك المجالس تعني أن الغالبية لم يقرأوا اللائحة التنفيذية لها بالشكل الكافي، مشددًا على أهمية أن تكون الصورة أكثر وضوحًا وأن تعمل تلك المجالس في إطار الصلاحيات بدون تغول على مهام جهات أخرى.

مؤشرات لقياس أداء المجالس البلدية

أكد المواطن عبدالله سعيد الغامدي أهمية ضمان وصول الكفاءات إلى مقاعد المجالس البلدية، مشيرًا إلى أن موافقة مجلس الوزراء على تطوير منظومة المجالس يعكس أهمية إعطاء الحقوق الرقابية لها على أداء البلديات سعيًا لدعم العمل المشترك لتحقيق أهداف رؤية 2030، وقد لاحظنا أن الغالبية يوجهون اتهامات لهذه المجالس لعدم مواكبة التطورات وضعف المخرجات.

وفي المقابل نرى الوزارات الأخرى وقد تطورت أعمالها، وحققت قفزات نوعية في خدماتها، كما عزا البعض ضعف الاستثمارات لبيروقراطية أعمال البلديات والمجالس، ويأمل المواطن أن يكون للمجالس البلدية دور فعال وقوي في متابعة التقارير الدورية حول الإنجازات التي تقدمها البلديات، وسير العمل في المشروعات التي تمس المواطنين.

ورأى أن الانتخابات البلدية كانت تجربة رائعة لإعطاء المواطنين فرصة المشاركة في صنع القرار وفق أنظمة الاقتراع المعتمدة، مؤكدًا أهمية ألا يكون الهدف الحصول على المكافأة المالية والوجاهة الاجتماعية، وإنما العمل على تطوير المدن وتحقيق استدامة بيئية، وتدعيم قنوات التواصل بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين.

مراجعة شاملة لنظام المجالس البلدية

أكدت مصادر في وزارة الشؤون البلدية والقروية العمل على تطوير شامل لنظام المجالس البلدية بهدف الارتقاء بالأداء بعد رصد العديد من الملاحظات على الأداء في السنوات الأخيرة، مشددة على أهمية دعم ومساندة المجالس لتتمكن من أداء مهامها ودعم احتياجات المواطنين والمقيمين وتطلعاتهم في التنمية وتحديد احتياجاتهم من الخدمات ورصدها وتحليلها وبلورتها في صورة قرارات تلبي القطاع البلدي.

تطوير شامل بالمنظومة ووضع مؤشرات لقياس الأداء

افق مجلس الوزراء في 2019 على تطوير منظومة المجالس البلدية لتفعيل دورها ومساهمتها في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وتحقيق تطلعات ورغبات المواطنين، بناءً على ما تم رصده من قصور وملاحظات في أدائها.

ويهدف ذلك إلى زيادة الفاعلية ووضع مؤشرات لقياس أدائها وإنتاجية أعضائها، وقد بدأت بـ179 مجلسًا، وأصبحت في الدورة الثالثة 285 مجلسًا، إلى جانب زيادة الأعضاء من 1212 عضوًا في الدورة الأولى إلى 3165 عضوًا في الدورة الثالثة.

ويشمل التطوير ما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بانتخابات أعضاء المجالس البلدية وآليات الانتخاب والإجراءات التنفيذية لذلك، والاستفادة من التجارب الدولية والمستجدات التقنية بما يرفع من كفاءة مخرجات العملية لتحقيق الغرض المنشود من إيجادها، والاستفادة من آراء ومقترحات المواطنين.

حسن اختيار الأعضاء بداية صحيحة للإنجاز

قال التربوى خالد الزايدي: لم نشعر بوجود غالبية المجالس البلدية خلال الدورات السابقة، مرجعًا ضعف الأداء إلى غياب الرقابة وعدم اختيار العناصر المناسبة للعضوية، وتساءل عن غياب الآليات الشفافية لمحاسبة أعضاء المجالس البلدية رغم توفير الدولة للإمكانات، ولكنه استدرك بالقول: يبدو أن هناك عدم وضوح لآليات عمل هذه المجالس وتضاربًا في الاختصاص مع جهات أخرى وعدم إدراك لحدود المسؤولية المناطة بها.

واقترح التربوي علي عبدالله عتيبي أن يكون عمل الأعضاء تطوعيًا في ظل بحث البعض عن المكافأة فقط، وتحسين آليات الاختيار وأن يكون لكل متقدم إنتاج معرفي وخبرات متراكمة تتيح له الانخراط في عضوية المجالس البلدية.

وقال علي بن صالح الكناني: المجالس البلدية لم تقم بدورها التنموي بالشكل المطلوب، لأسباب مختلفة أبرزها ضعف بعض الكوادر وطغيان عوامل المعرفة والقرابة على الاختيارات التي لم تكن الأنسب في الأغلب الأعم، إلا أنه عاد ليؤكد قيام بعض المجالس بدورها بالشكل المطلوب.

أما أبوعبدالله قال: إن اختيار العضو غير المؤهل بناء على القرابة أو الصداقة أو القبيلة أو الزمالة قد يكون شهادة زور، لأننا حرمنا الأكفاء واخترنا الأقل كفاءة وبالتالي يعود الضرر على المجتمع، وأرى منع الأقارب من الدرجة الأولى من التصويت للأقارب مهما كانت المبررات، لأن مشكلتنا في الدورة السابقة كانت التكتل العائلي.

أبرز الملاحظات التي رصدتها الوزارة

-ضعف التكامل مع السلطة التنفيذية في الأمانات والبلديات

-ضعف المساهمة في تحسين ورفع كفاءة الخدمات البلدية

-عدم تحقيق تطلعات المواطنين

-ضعف المردود مقارنة بما يصرف عليه ماليا من مكافآت ومصاريف تشغيلية

-تغيب وعدم حضور الجلسات

12 % -من قرارات المجالس البلدية لم تنفذ

35 % -قرارات تحت التنفيذ

53 % -قرارات منفذة

أبرز التعديلات على النظام المرتقب للمجالس

-سن معايير لجودة التأهيل والتخصص العلمي والمهني للعضو

-وضع مهام واضحة لأعضاء المجالس البلدية

-التقييم الدوري للأداء بما يحقق آمال المواطنين

-زيادة فاعلية أداء المجالس

-رفع كفاءة مخرجات العملية الانتخابية

أكدت ثقتها برجال القوات المسلحة الأوفياء الذين بروا بقسمهم

وزارة الدفاع: القتل لـ 3 جنود ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى !

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2064723

أصدرت وزارة الدفاع أمس (السبت)، بياناً كشفت فيه حكم القتل في ثلاثة من منسوبي الوزارة ثبت بصفتهم العسكرية ارتكابهم جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو بما يخل بكيان المملكة ومصالحها العسكرية، وقالت في بيانها الصادر أنه تم تنفيذ القتل بحق الخائنين الثلاثة أمس في قيادة المنطقة الجنوبية، واستنكرت وزارة الدفاع هذه الجريمة الشنيعة الدخيلة على منسوبيها، وفي الوقت نفسه أكدت ثقتها برجال القوات المسلحة الأوفياء الذين بروا بقسمهم، وضحوا بدمائهم لحفظ أمن واستقرار هذا الوطن ومقدساته.

وفيما يلي نص بيان وزارة الدفاع:

الحمد لله القائل في كتابه المبين: (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون)، وقال تعالى: (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا)، ولما ورد في الأحكام الشرعية، والأنظمة المرعية من وجوب أداء الأمانة وعدم التعاون مع العدو في جميع ما يخل بمصالح الولاية، وحيث أقدم كل من (الجندي الأول/ محمد بن أحمد بن يحيى عكام، والجندي الأول/ شاهر بن عيسى بن قاسم حقوي، والجندي الأول/ حمود بن إبراهيم بن علي حازمي) من منسوبي وزارة الدفاع بصفتهم العسكرية على ارتكاب جريمة الخيانة العظمى، وأسفر التحقيق معهم بإدانتهم بارتكاب جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو بما يخل بكيان المملكة ومصالحها العسكرية وبإحالتهم إلى المحكمة المختصة وتوفير كافة الضمانات القضائية المكفولة لهم، ثبت ما نسب إليهم مما جعلهم في حل من هذه الأمانة العظيمة الموكلة لهم قبل أن يتعدى ضرر فعلهم إلى كيان الوطن وأمنه، وقد صدر بحقهم حكم بثبوت إدانتهم بما أُسند إليهم والحكم عليهم بالقتل وفقاً للمقتضى الشرعي والنظامي، وتم استيفاء إجراءات تدقيق الحكم، والمصادقة عليه وصدر الأمر الملكي بإنفاذ ما تقرر بحقهم. وقد تم تنفيذ حكم القتل بحق المذكورين أمس (السبت) 1442/8/28هـ، بقيادة المنطقة الجنوبية. ووزارة الدفاع إذ تعلن ذلك لتؤكد ثقتها برجال القوات المسلحة الأوفياء الذين بروا بقسمهم، وضحوا بدمائهم لحفظ أمن واستقرار هذا الوطن ومقدساته، مستنكرة في الوقت ذاته هذه الجريمة الشنيعة الدخيلة على منسوبيها.

حسماً لنزاع السائقين وملاك المركبات.. المخالفات على الغير من اختصاص المحاكم العامة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2064711

كشفت مصادر «عكاظ» أن مجلس القضاء الأعلى حسم دعاوى تسديد المخالفات المرورية التي يقيمها صاحب المركبة ضد قائدها الذي تسبب في المخالفة لتتولى المحاكم العامة النظر في الدعاوى باعتبارها دعاوى مالية، ولأن صاحب المركبة ملزم بدفع المخالفة ومن ثم يحق له الرجوع لقائد السيارة من خلال إقامة دعوى مالية عليه للمطالبة بالمبلغ الذي دفعه، وقالت المصادر إن طلب نقل المخالفة من صاحب المركبة إلى قائدها يعود لإدارة المرور طبقاً لاختصاصها.
يأتي ذلك في الوقت الذي سجلت محاكم سعودية دعاوى بطلب تسديد مخالفات مرورية من صاحب المركبة ضد قائدها أو طلب نقل المخالفات من المالك إلى قائد المركبة. في غضون ذلك، رصدت «عكاظ» عدداً من الوقائع ذات العلاقة من بينها مواطنة تكبدت مخالفات مرورية بنحو 100 الف ريال سجلت على مركبة تمتلكها ويقودها زوجها قبل أن تفسخ نكاحها منه خلعاً، وتمت تسوية دعواها من إدارة المرور في حينه. وروت مصادر أن معلمة تعتزم ملاحقة شقيقها الأكبر أمام القضاء حال عدم تجاوبه في سداد عدد من المخالفات المرورية التي سجلت عليه بسبب فزعتها له بشراء سيارة له قبل سنوات ولم تبادر إلى منحه تفويضاً بالقيادة ما تسبب في تحملها للمخالفات المرورية المسجلة. وفي واقعة أخرى فوجئ مواطن بتسجيل مخالفات عليه بسبب سائقه الخاص الذي انتقلت خدماته ويسعى لرفع إقامة دعوى مالية ضده لإلزامه بسداد نحو 8 آلاف ريال قيمة مخالفات مرورية ارتكبها السائق وسددها المواطن أخيراً.

تطورات أجور الربع الرابع 2020

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/11/article_2069161.html

سعود بن هاشم جليدان

تغطي نشرة إحصاءات سوق العمل تطورات وخصائص القوى العاملة في المملكة، كحجمها وأجورها وتوزيعاتها القطاعية والعمرية والمهنية والمناطقية والتعليمية ومعدلات البطالة ونسب المشاركة. وتلعب الأجور دورا محوريا في التوظيف والبطالة وتوزيع الدخل ومستويات الفقر ورفاهية البشر. وتركز السياسات العامة على تحسين الأجور وحمايتها، وهي هدف أساسي من أهداف التنمية. وتظهر الأجور بوجه عام نجاعة السياسات الاقتصادية في رفع مستويات المعيشة ومنافع التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية وسياسات العمل في دول العالم. ويمكن استخدام بيانات الأجور لقياس نتائج سياسات المساواة، وتقريب فجوات الدخل بين الشرائح السكانية المختلفة، وبين المناطق الإدارية والجغرافية. وتتأثر الأجور أيضا بمعدلات ونمو الناتج المحلي للفرد، وتتحدد بإنتاجية العمالة التي تعكس إلى حد كبير الأجور في القطاع الخاص.
بلغ متوسط الأجر الشهري لجميع القوى العاملة في المملكة 6564 ريالا خلال الربع الرابع 2020، وذلك حسب أحدث نشرة لسوق العمل. وتظهر النشرة تراجعا محدودا بنسبة 0.6 في المائة لمتوسط أجور الفترة مقارنة بالسابقة. من جهة

أخرى، ارتفع المعدل العام للأجور في الربع الرابع 2020 بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي، وذلك على الرغم من تأثيرات الجائحة السلبية في الاقتصاد. ومن المرجح أن يعود هذا إلى كون أبرز المتأثرين بالجائحة والخاسرين لوظائفهم هم من القوى العاملة منخفضة المهارة ومنخفضة الأجور، ما رفع المتوسط العام للأجور. ومن المرجح أيضا مساهمة ارتفاع معدلات السعودة في القطاع الخاص في رفع المتوسط العام للأجور، حيث تحصل العمالة الوطنية على معدلات أجور أعلى من العمالة الوافدة بشكل عام. أما بالنسبة للمساواة بين الجنسين فقد حصلت الإناث على أجور تقل عن الذكور في هذا الربع بنحو 9 في المائة، بينما كانت أجور النساء متساوية تقريبا مع أجور الذكور في الربع السابق. وهذا قد يشير إلى مشكلة في البيانات، حيث يصعب تحقيق المساواة بين الجنسين في الأجور خلال ربع سنوي وتراجعه بنسبة 9 في المائة في الربع التالي.

بلغ متوسط أجور العمالة الوطنية الشهري 10540 ريالا خلال الربع الرابع 2020. وحققت أجور المواطنين نموا بنسبة 5.7 في المائة مقارنة بالربع السابق، بينما حصلوا على نمو سنوي بنسبة 2.8 في المائة مقارنة بالربع الرابع قبل الجائحة. ويصعب من الناحية العملية تحقيق نمو ربعي يفوق النمو السنوي في الأجور بضعفين. حصلت الإناث السعوديات على متوسط أجور مقداره 8951 ريالا في الشهر، ويقل هذا بنسبة 18.4في المائة عن متوسط الذكور المواطنين. أما إجمالي المشتغلين الوافدين فقد حصلوا على متوسط أجور شهرية بلغت 4078 ريالا خلال الفترة، ويقل هذا عن متوسط أجور المواطنين بنسبة 61.3 في المائة. ويعود معظم الفرق بين أجور المواطنين والوافدين، إلى تركز معظم الوافدين في الوظائف منخفضة الأجر والمهارة لدى القطاع الخاص. وقد كان متوسط أجور الإناث الوافدات نحو 2548 ريالا ويقل هذا عن متوسط الوافدين الذكور بنسبة 40.2 في المائة. ومن الغريب أن تكون الفروقات كبيرة بين أجور الإناث المواطنات والوافدات مقارنة بالذكور المواطنين والوافدين، بينما تنخفض الفروقات حسب الجنس في إجمالي العمالة الوافدة والوطنية، ما يطرح تساؤلات حول دقة البيانات.

تظهر النشرة، وبشكل واضح، فروقات الأجور الكبيرة بين القطاعين الخاص والعام لكل شرائح العمالة الوطنية والوافدة وحسب الجنس. وبلغ متوسط الأجر الشهري في القطاع العام 11589 ريالا خلال الربع الرابع 2020، بينما كان 5404 ريالات لدى القطاع الخاص. أي إن متوسط أجور القطاع الخاص يقل عن متوسط أجور القطاع العام بنسبة 53.4 في المائة خلال الفترة، وهذا مؤشر على قوة جذب القطاع العام للعمالة مقارنة بالقطاع الخاص، واستمرار ذلك لأعوام مقبلة. من جهة أخرى، بلغ متوسطا الأجر الشهري لكل من الإناث والذكور في القطاع العام 10628 و 11837 ريالا على التوالي، وبذلك وصل معدل فرق الأجر بين الجنسين إلى نحو 10 في المائة، ويعود جزء من هذا الفرق إلى تأخر دخول المرأة في سوق العمل. ولا توجد أي أنظمة تميز في الأجر حسب الجنس، خصوصا في القطاع العام. أما فيما يتعلق بمعدلات الأجور حسب الجنسية، فقد حقق المواطنون العاملون في القطاع العام متوسط أجر شهري مقداره 11668 ريالا، بينما حصل الوافدون على 10810 ريالات خلال الفترة. وتقل الفروقات كثيرا بين أجور الوافدين والمواطنين في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.

تنخفض أجور موظفي القطاع الخاص السعوديين بنسبة الثلث تقريبا عن نظرائهم العاملين في القطاع العام. وحصلت الإناث السعوديات العاملات في القطاع الخاص على ما يقارب نصف أجور نظيراتهن العاملات لدى القطاع الحكومي، بينما حصل الذكور المواطنون العاملون لمصلحة القطاع العام على أجور تقل بنحو الربع عن نظرائهم في القطاع الخاص. من جانب آخر، تفاقمت الفروقات بين أجور الوافدين العاملين في القطاع العام ونظرائهم في القطاع الخاص، حيث حصل الوافدون في القطاع الخاص على أجور تقل بنسبة 56.9 في المائة عن أجور نظرائهم في القطاع العام. وكانت الفروقات بين أجور الذكور الوافدين العاملين في القطاع الخاص الأكبر، حيث حصلوا على أجور تقل بنحو 60 في المائة عن نظرائهم في القطاع العام. ويعود الجزء الأكبر من الفروقات إلى توظيف القطاع العام لذوي مهارات مرتفعة من الوافدين مقارنة بالقطاع الخاص.

السبق والريادة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 شعبان 1442هـ -11 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1879867

كلمة الرياض

في الوقت الذي قررت فيه العديد من دول العالم الأول توجيه بوصلة اهتمامها لإنتاج الطاقة المتجددة، بادرت المملكة بمشاركة هذه الدول الاهتمام ذاته، وألقت بكل ثقلها في هذا القطاع، حتى يكون لها السبق والريادة في إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة، لا يمنعها من ذلك، كونها إحدى الدول الكبرى في إنتاج النفط، ويرجع هذا لإيمانها العميق بأن النفط سلعة قابلة للنفاد من جانب، وأن مصادر الطاقة المتجددة هي المستقبل الحقيقي لأسواق الطاقة الدولية لعالم بئن من التلوث والاحتباس الحراري من جانب آخر.

واليوم، تحقق المملكة الكثير من طموحاتها وتطلعاتها على أرض الواقع، بأن تكون مصدراً رئيساً لإنتاج الطاقة بجميع أنواعها، سواء الناتجة عن النفط، أو الطاقة المتجددة، هذا الطموح جسده حديث ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عند افتتاح مشروع محطة سكاكا لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، وقرب اكتمال مشروع محطة دومة الجندل لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، أتبع ذلك توقيع اتفاقات شراء الطاقة لسبعة مشروعات جديدة، ما يعني أن المملكة سلكت طريق إنتاج الطاقة المتجددة بأحجام كبيرة، قابلة للنمو مشروعاً بعد آخر، ما يؤهلها أن تكون دولة منتجة ومصدرة للطاقة المتجددة، مثلما هي منتجة ومصدرة للنفط.

وإحقاقاً للحق، الاهتمام بالطاقة المتجددة في المملكة، ظهر قبل الإعلان عن رؤية 2030 في صيف 2016، بيد أن هذا الاهتمام بلغ ذروته مع الرؤية، التي تؤمن بأن المملكة ينبغي أن يكون لها النصيب الوافر في إنتاج الطاقة المتجددة عالمياً، يساعدها على ذلك مواردها الشمسية الوفيرة، هذه الموارد ليس أولها المساحاتٍ الواسعة من الأراضي المسطحة، وهي مثالية لبناء محطات الطاقة الشمسية، أو موقعها المتميز في قائمة المواقع التي تتمتع بأعلى فيضٍ من الإشعاع الشمسي في العالم، وليس آخرها الائتمان السيادي الضخم، ودعم ولاة الأمر بدرجة تجعل المملكة في مكانة رائدة عالمياً في مجال توليد الكهرباء المتجددة.

وما يبشر بالخير حقاً أن يصل إنتاج مشروعات المملكة للطاقة المتجددة في المناطق المختلفة نحو 3600 ميغا وات، توفر الطاقة الكهربائية لأكثر من 600 ألف وحدة سكنية، وجدوى هذه الطاقة أنها ستخفض نحو سبعة ملايين طن من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، وهذا هدف سعت إليه المملكة ـ طوعاً ـ لحماية البيئة، ولا ننسى في هذا الصدد مبادرتي ولي العهد "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، اللتين تعكسان رغبة قادة المملكة في حماية كوكب الأرض من المهددات البيئية المحيطة به.

كاريكاتير

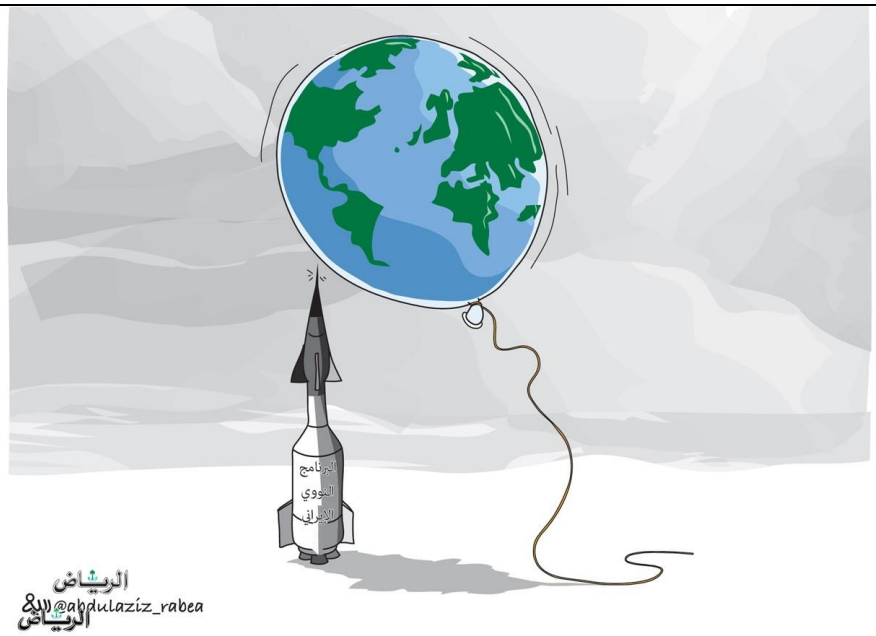	المصدر: جريدة الرياض الجمعة 29 شعبان 1442هـ - 11 إبريل 2021م https://www.alriyadh.com/1879915
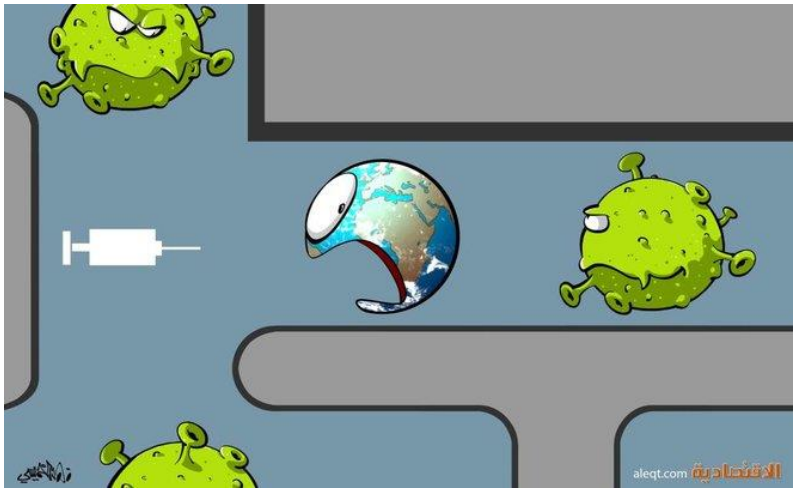	Error! المصدر: جريدة الإقتصادية الاحد 29 شعبان 1442هـ - 11 إبريل 2021م https://www.aleqt.com/2021/04/11/article_2069166.html